اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد

وقال ابو الحجاج يوسف بن معزوز ظاهر كلام سيبويه في الذي يسمونه تنوين الترنم انه ليس بتنوين
وانما هو نون تتبع الحرف مثل حرف المد والثالثة النداء وهو الدعاء بيا او احدى اخواتها وهو
من خواص الاسم لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما لانه مخبر عنه في المعنى قال
في شرح التسهيل وانما خص الاسم بالنداء لانه مفعول به في المعنى والمفعولية لا تليق
بغير الاسم واعترض قوله في المعنى لان ظاهره انه ليس مفعولا به من جهة اللفظ وقد
سبقه ابو موسى الى هذه العبارة وهذه مسئلة خلاف ومذهب سيبويه وجمهور البصريين
ان المنادى مفعول به من جهة اللفظ والمعنى والرابعة ال ويعني بها حرف التعريف وهي من
خواص الاسم الذي لا حظ لغيره في التعريف واما الموصولة فانها قد تدخل على الفعل عند الاخفش
وبعض الكوفيين اختيارا وعند الجمهور اضطرارا كقوله • ما انت بالحكم الترضى حكومته •
• ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل • فكان ينبغي ان يحترز منها فان قلت هلا ولى ان يعبر
عن حرف التعريف بال او بالالف واللام او اللام قلت في حرف التعريف ثلاثة مذاهب
احدها انه ثنائي وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وليس على هذا المذهب الا
التعبير بال وهو مذهب الخليل وهو اختيار الناظم قال ابن جني وقد حكي عن الخليل انه كان
يسميها ال ولم يكن يسميها الالف واللام والثاني انه ثنائي وهمزته همزة وصل زائدة ومع
مع زيادتها معتد بها كالاعتداد بهمزة استمع ونحوه بحيث لا يعد رباعيا وهو مذهب سيبويه
فيما نقله في التسهيل وشرحه وعلى هذا القول المذهب يجوز ان يعبر بال نظرا الى ان الهمزة
معتد بها في الوضع وهو قياس وان يعبر عنها بالالف واللام نظرا الى ان الهمزة زائدة وقد
استعمل سيبويه في كتابه العبارتين والثالث ان اللام وحدها هي حرف التعريف واليه ذهب
اكثر المتاخرين ونسبه بعضهم الى سيبويه وليس على هذا المذهب الا التعبير باللام والكلام
على

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله

6.

على هذه المذاهب موضع نبهت عليه او الخامسة المسند وهو مفعل من اسند فهو لفظ صالح لان يكون
مفعولا به ومصدرا واسم زمان واسم مكان ولا يجوز ان يراد به هنا الزمان او المكان اذ لا وجه لان
اذ ذاك ويحتمل ان يراد به المفعول وهو ظاهر عبارته وهو صحيح لان المسند من خواص الاسماء
وذلك ان المسند في الاصطلاح المشهور هو المحكوم به والمسند اليه هو المحكوم عليه فكانه قال
ويتميز الاسم بمسند اي بمحكوم به نحو قام زيد وزيد قائم فزيد في المثالين له مسند اي محكوم به
وهو الفعل في المثال الاول والخبر في المثال الثاني وذلك من علامة اسميته ويحتمل ان يراد
به المصدر اعني الاسناد وهو نسبة شيء الى شيء على جهة الاستقلال وبه جزم الشارح ولكن
لا يصح على اطلاقه لان الفعل يشارك الاسم في الاسناد فان كلا منهما يسند وانما يختص الاسم
بالاسناد اليه فان اجيب بما ذكره الشارح من ان المراد والاسناد اليه فحذف صلته اعتمادا
على التوقيف فجوابه نظر لان الاعتماد على التوقيف ليس في مقام التعريف وان اجيب
بان اللام في قوله للاسم متعلقة بمسند وهي بمعنى الى كما وقع في بعض نسخ الشارح فظاهرها
البعد واورد على الناظم انه اطلق الاسناد وهو قسمان معنوي ولفظي فالمعنوي هو المختص
بالاسماء واللفظي مشترك يوجد في الاسم والفعل والحرف نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن
حرف جر قلت التحقيق ان القسمين كلاهما من خواص الاسماء ولا يسند الى الفعل والحرف الا
محكوما باسميتهما فاذا قلت ضرب فعل ماض فضرب في هذا التركيب اسم مسمى لفظه ضرب الدال
على الحدث والزمان وكيف يتصور ان يحكم عليه في المثال المذكور ونحوه بانه دال على فعليته
وهو لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضي فاعلا ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء فان قلت
فقد ذكر في شرح التسهيل ان الاسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة ولذلك قال في
حد الاسم كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها او نظيرها فقيد الاسناد بالمعنى لانه خاص بالاسماء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)